باب ذكر علل العربيّة أكلاميّة هى أم فقهية؟ (١)

اعلم أن علل (٢) النحويين — وأعنى بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم (٣) المستضعَفين — أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خِفّتها على النفس؛ وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هى أعلام، وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوهُ الحكمة فيها خفيّة عنا، غير بادية (٤) الصفحة لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنما يرجع فى وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات فى اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة فى عدد الركعات، ولا فى اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره، ولا تَحْلَى (٥) النفس بمعرفة السبب الذى كان له ومن أجله؛ وليس كذلك علل النحويين. وسأذكر طرفا من ذلك لتصحّ الحال به.

---

(١) لما كان هم أبى الفتح فى هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا فى لغتهم، وكان ذلك بإبداء العلل لسننهم وخططهم فى تأليف لسانهم أخذ نفسه فى تقوية العلل التى تنسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم؛ وهو ما يقوم به النحويون. وكان من دواعى ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة؛ فهذا ابن فارس يقول:

مرّت بنا هيفاء مجدولة ... تركية تمى لتركى

ترنو بطرف فاتر فاتن ... أضعف من حجة نحوىّ

انظر وفيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ فى ترجمة ابن فارس.

(٢) كذا فى شـ، ب. وفى أ «علل جلل النحويين». وفى المطبوعة «عَلل جل النحويين».

(٣) الألفاف: القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحدا، الواحد لفّ أو لفيف، وشأن هؤلاء الأخلاط الضعف وعدم استحكام القوّة.

(٤) كذا فى الأصول ماعدا جـ ففيها «الصفح». والصفح والصفحة: الجانب.

(٥) أى لا تظفر، يقال: حليت من فلان بخير: أصبته وأدركته، ومن ذلك قولهم: ما حليت من هذا الامر بطائل، وهو من باب علم.

قال أبو إسحاق[1] فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما فُعِل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلّا عُكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذى فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفّون[2] . فجرى ذلك فى وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسىء فى انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه، لما يُعقِبه[3] من إنعامه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لَبْس فى معرفته ، ولا شكّ فى قوة الكُلْفة فى النطق به . وكذلك قلب الياء فى موسِر، وموقِن واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف فى ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها فى ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة؛ وهذا — كما تراه — أمر يدعو الحسُّ إليه، ويحدُو[4] طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسّيّة[5] طبيعية ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم فى سيِّد، وميِّت ، وطويت طيّا، وشويت شيّا : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها فى سيِّد، وميِّت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء فى شيّا وطيّا . فهذا

---

(١) هو الزجاج .

(٢) يبدو لى أن هذا آخر كلام الزجاج .

(٣) كذا فى الأصول . والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم ، فكان الواجب أن يقال : لما تعقبه إذا جعل من أعقب ، أو لما يعقبها إذا جعل من عقب ، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامتثال فذكر ضميرها .

(٤) كذا فى ا ، حـ . وفى المطبوعة و ب : «يحلو» ولا معنى لها .

(٥) كذا فى الأصول . والقياس طبعية ، وقد جاء الشذوذ فى السليقية ، ولم يعرف فى الطبيعية .

أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بِسَيْوِدٍ ومَيْوِتٍ وطَوْيا وشَوْيا ، وأنّ سيّدا ، وميّتا ، وطيّا ، وشيّا ، أخفّ على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأوّل منهما . فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو حَيْوة[1] ، وضَيْوَن ، وعوى الكلب عَوْية ، فسنقول فى هذا ونظائره ، فى باب يلى هذا ، باسم الله . وأشباه هذا كثيرة جدا .

فإن قلت : فقد نجد أيضا فى علل الفقه ما يضح[2] أمره ، وتعرف علته ؛ نحو رجم الزانى إذا كان محصنا ، وحدّه إذا كان غير محصن ؛ وذلك لتحصين الفروج ، وارتفاع الشكّ فى الأولاد والنسل . وزيد فى حدّ المحصَن على غيره لتعاظم جُرْمه ، وجريرته على نفسه . وكذلك إقادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء . وكذلك إيجاب الله الحجّ على مستطيعه ؛ لما فى ذلك من تكليف المشقّة ؛ ليستحقّ عليها المثوبة ، وليكون أيضا دُرْبة للناس على الطاعة ، وليشتهر[3] به أيضا حال الإسلام ، ويُدَلّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ، وأدعى الى ضمّ نَشْر[4] الدين ، وفَثْء[5] كيد المشركين . وكذلك نظائر هذا كثيرة جدا . فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب ، فلم جعلت علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه ، ولا يخُصّ حديث الفرض والشرع ،

---

(١) حيوة من الأعلام ، والضيون : السنور الذكر .

(٢) هكذا فى ش ، أ . وفى ب ، حـ والمطبوعة : « يصح » .

(٣) كذا فى ش ، م . وفى أ : « لتشهر » .

(٤) النشر : المنشر ، يقال : ضم الله نشرك .

(٥) كذا فى أ . والفثء : الكسر ، ويقال : فثأ الله عنك الشر ؛ كفه . وفى ب « فثّ » ويقال : فثّ الماء الحارّ بالبارد : كسره وسكّنه ، فهو قريب من الأول .

بل هو قائم فى النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصّن فروج مفارشها ، وإذا شكّ الرجل منهم فى بعض ولده لم يُلحقه به ، خُلُقا قادت إليه الأَنَفة والطبيعة ، ولم يقتضه نصّ ولا شريعة . وكذلك قول الله تعالى « وإنْ أحَدٌ مِن المشركين آستجارك فأجِرْه » قد كان هذا من أظهر شىء معهم ، وأكثره فى استعمالهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الذِّمار[1] ، فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوما معمولا به ، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه ، لما أخلّ ذلك بحاله ، لاستمرار الكافّة على فعاله . فما هذه صورته من عللهم جارٍ مجرى علل النحويين . ولكن ليت شعرى من أين يعلم وجه المصلحة فى جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعا أربعا ، والمغرب ثلاثا ، والعِشاء الآخرة أربعا ؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ؟ وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطّرد العمل بها ؟ ونحو هذا كثير جدّا . ولست تجد شيئا مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحِسّ منطوٍ على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد فى هذه اللغة شىء سبق وقت الشرع ، وفُزِع فى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ؛ فجميع علل النحو إذًا مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق .

سؤال [قوىّ][2] : فإن قلت : فقد نجد فى اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصّلة ، لا نعرف لها سببا ، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهبا . فمن ذلك إهمال ما أهمل ، وليس فى القياس ما يدعو إلى إهماله ؛ وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف

---

(١) الذمار — بزنة كتاب — : ما لزمك حفظه مما يتعلق بك .

(٢) زيادة فى أ . وقد جاء هذا الوصف فى المطبوعة ، ش ، ب بجانب « فرق » وسقط فيها فى هذا الموضع .

منه ؛ ومنه الاقتصار فى بعض الأصول على بعض المُثُل ، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال فَعْلُلٍ أو فُعْلِل ، أو فَعَلّ أو فِعِلّ ، أو فُعُلّ ، ونحو ذلك . وكذلك اقتصارهم فى الخماسى على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزه القسمة . ومنه أن عدلوا فُعَلا عن فاعل ، فى أحرف محفوظة . وهى ثُعَل ، وزُحَل ، وغُدَر ، وعمر ، وزُفَر ، وجُشَم ، وقُثَم ، وما يقلّ تعداده . ولم يعدلوا فى نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلَك ولا حُتَم ، ولا خُلَد . ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل فى هذه الاسماء التى أرينا كها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاته .

فإن قلت : إن العدل ضَرْب من التصرف ، وفيه إخراج للا صل عن بابه إلى الفرع ؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع فى الكل .

قيل : فهبنا سلّمنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلّا جاء هذا العدل فى حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ؛ دون ثاعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقائم ؟ ألك ههنا نَفَق فتسلكه ، أو مُرتفَق[1] فتتوركه ؟ وهل غيرُ أن تخلد إلى حَيرة الإجبال[2] ، وتخمد نار الفكر حالا على حال ! ولهذا ألف نظير ، بل ألوف كثيرة ندع الإطالة بأيسر اليسير منها .

وبعد فقد صحّ ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلّا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا

---

(١) المرتفق : المتكأ ، « فتتوركه » : تعتمد عليه ، والأصل فى هذا أن يقال : توركّ عليه ؛ وضع وركه عليه .

(٢) الإجبال : الانقطاع ، يقال : أجبل الشاعر ؛ صعب عليه القول ، لا يتهيأ له سبيله . وأصل هذا أنه يقال : أجبل الحافر ؛ انتهى إلى صلابة وجبل فلا يصيب ماء . وقد ضبط فى المطبوعة : « الأجبال » بفتح الهمزة ، ولا معنى لهذا هنا .

أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هـذه اللغة ؛ ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة[(١)] فيها ، وكثرة الخلاف فى مباديها ، ولا تقطع فيهـا بيقين ، ولا مَن الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمة فى كثير ممـا أريناه آنفـا من حالها ، وما هـذه سبيله لا يبلغ شأو ما عرف الآمر به — سبحانه وجلّ جلاله — وشهدت النفوس ، واطّردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال .

قيل : لعمرى إن هـذه أسئلة[(٢)] ، تلزم مَن نَصَب نفسه لِمَـا نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضا من السؤالات أضعاف هـذه المُورَدة ، وأكثرُ من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغى أن يُعطَى[(٣)] فيها باليد . بل يجب أن ينعَم الفكر فيهـا ، ويكاس[(٤)] فى الإجابة عنهـا . فأوّل ذلك أنا لسنا ندّعى أن علل أهل العربية فى سَمْت العلل الكلامية ألبتة ، بل ندّعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهيّة ، وإذا[(٥)] حكّمنا بديهـة العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ ، فقد وفّينا الصنعة حقّها ، وربأنا[(٦)] بهـا أفرَع مشارفها . وقد قال سيبويه[(٧)] : وليس[(٨)] شىء ممـا يُضطرون اليـه ، إلا وهم يحاولون به وجها[(٩)] . وهـذا أصل يدعو الى البحث عن

---

(١) كذا فى الأصول . والمناسب للسياق : أهل العربية . وقد أبقيته لأنه قـد يريد أن مباحث أصول العربية تولاها أهل الشريعة ، فقد تكلم الشافعى فى سعة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نبىّ ، وكذا غيره من الفقهاء . (٢) تبعت فى هذا الرسم ش ؛ وفى أ ، ب : « أسولة » ، وهو جمع سوال ، لغة فى سؤال كما فى اللسان . (٣) يقال : أعطى بيده إذا انقاد ؛ كما فى الأساس . وفى اللسان : أعطى البعير إذا انقاد ولم يستصعب . (٤) أى يحرى الكيس ، وهو الخفـة والتوقد والفطنة ، وقد كاس الرجل ، يكيس ، وهو كيس وكيس ؛ بتشديد الياء وتخفيفها . (٥) كذا فى الأصول ماعدا حـ ففيها : « إذ » . (٦) المشارف : الأعالى ، وأفرع : أعلى ، وربأ الجبل : علاه . (٧) انظر الكتاب ص ١٣ ج ١ ، والعبارة فيه : « وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » . (٨) كذا فى أ ، حـ . وفى المطبوعة ، ب ، ش : « فيها » .

(٩) هكذا فى الأصول ما عدا حـ ففيها « على » . وفيه تضمين « يدعو » معنى يحث .

علل ما استُكرِهوا عليه ؛ نعم و يأخذ بيدك الى ما وراء ذلك ، فتستضىء به وتستمدّ التنبُّه(١) على الأسباب المطلوبات منه . ونحن نجيب عما مضى ، ونورد معه ، وفى أثنائه ما يستعان به ، ويُفزَع فيما يدخل من الشُبَه إليه ، بمشيئة الله وتوفيقه .

أمّا إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب فى بعض الأصول المتصوّرة ، أو المستعملة(٢) ، فأكثره متروك للاستثقال ، وبقيتــه ملحَقة به ، ومقفّاة على إثره . فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ؛ نحو سصٍ(٣) ، وطسْ ، وظثْ ، وثظْ ، وضشْ ، وشضْ ؛ وهــذا حديث واضح لنفور الحس عنــه ، والمشقة(٤) على النفس لتكلفه . وكذلك نحو قج ، وجق ، وكق ، وقك ، وكج ، وجك . وكذلك حروف الحلق : هى من الائتلاف أبعــد ؛ لتقارب مخارجهــا عن(٥) معظم الحروف ، أعنى حروف الفم . فإن جمع بين اثنين منهــا قدّم الأقوى على الأضعف ؛ نحو أهــلٍ ، وأحدٍ ، وأخٍ ، وعهدٍ ، وعهْرٍ ؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما ، إلا بتقديم الأقوى منهما ؛ نحو أُرُلٍ(٦) ، ووتِد ، ووطد . يدل على أن الراء أقــوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام . وكأن ضعف اللام إنمــا أتاها لمــا تُشْرَبه من الغُنّة عنــد الوقوف عليهــا ، ولذلك(٧) لا تكاد تعتاص(٨) اللام ، وقد ترى إلى كثرة اللُثْغة فى الراء فى الكلام ، وكذلك الطاء ، والتاء : هما أقوى من الدال ؛ وذاك لأن

(١) كذا فى معظم الأصول . وفى ش : « التنبيه » . (٢) فى ش : « والمستعملة » .
(٣) كذا وردت هذه الكلمات فى نسخة ب ساكنة الحرف الثانى . وفى ش بالفتح .
(٤) فى جـ : « ومشقة النفس فى تكلفه » .
(٥) كأنه ضمن « تقارب » معنى الامتياز والتباعد فعداه بعن .
(٦) أرل — بضمتين — جبل بأرض غطفان . وفى جـ : « ورل » وهو حيوان كالضب .
(٧) كذا فى جـ . وفى بقية الأصول : « كذلك » . وما أثبته أجود .
(٨) كذا فى ا ، ب . وهو الصواب . وفى بقية الأصول : « تعتاض » ، وهو تحريف .

جرس الصوت بالتاء، والطاء، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال . وأنا أرى[1] أنهم إنما[2] يقدّمون الأقوى من المتقاربين، من قِبَل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدّموا أقواهما، لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبدا أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ من قِبَل أن المتكلم فى أول نطقه أقوى نَفْسا[3]، وأظهر نشاطا، فقدّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين، كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهى الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخّره، فإن هذا أحد ما يحتجّ به فى المبتدأ، والفاعل . فهذا واضح كما تراه .

وأما ما رفض أن يستعمل وليس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال، وبه الاشتغال[4]. وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأنِقْتَ له، وإن تحاميت الإنصاف، وسلكت سبيل الانحراف، فذاك إليك، ولكن جنايته عليك .

« جواب[5] قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله، وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثى، ورباعى، وخماسى . فأكثرها استعمالا، وأعدلها تركيبا، الثلاثى . وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائى أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفا، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو مِن، وفى، وعن، وهل، وقد، وبل، وكم، ومَن، وإذ، وصه، ومه . ولو شئت

---

(١) هذا الضبط بالبناء للفعول عن ا . ومعناه : أظنّ .
(٢) سقط هذا اللفظ فى ش .
(٣) ضبط فى ج : « نفسا »، بفتح الفاء، وما أثبته أجود .
(٤) أنق للشىء، وبه : أعجب به وسرّ .
(٥) سقط هذان اللفظان « جواب قوى » فى ش وب، وأثبت فى ا .

لأثبتُّ جميع ذلك فى هذه الورقة . والثلاثى عاريا من الزيادة، وملتبسا بها ، مما يبعد تداركه ، وتُتعِب الإحاطة به . فإذا ثبت دلك عرفت منه ، وبه أنّ ذوات الثلاثة لم تتمكن فى الاستعمال لقلة عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قلة الثنائى ؛ وأقلُّ منه ما جاء على حرف واحد ؛ كحرف العطف، وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء والجر ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيته . وجميعُ ذلك دون باب كم ، وعن ، وصه . فتمكُّن الثلاثى إنما هو لقلة حروفه ، لعمرى ، ولشىء آخر ، وهو حجز الحشو الذى هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ، ولتعادِى(١) حاليهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ(٢) لا يكون إلا متحرّكا ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزا بينهما، لئلا يفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذا فيه، ومنصبا(٣) إليه .

فإن قلت : فإنّ ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأول والآخر — وهو العين — لا يخلو أن يكون ساكنا ، أو متحرّكا . فإن كان ساكنا فقد فَصَلت(٤) عن حركة الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذى قدمت ذكر الكراهة له ؛ وإن كان متحرّكا فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله فى انتقاض حال الأول بما يليه من بعده .

فالجواب أنّ عين الثلاثى إذا كانت متحرّكة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان ، حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لهما ، فاستُروح حينئذٍ الى السكون ، فصار ما فى الثنائى من سرعة الانتقاض (معيفا ما)(٥)، فى الثلاثى خفيفا مرضيّا ، وأيضا

(١) يقال : تعادى ما بين الرجلين : اختلف . (٢) يريد الحرف الأول المبدوء به .
(٣) فى ش : « منتصبا » . وفى ج : « منصبا نحوه » .
(٤) أى خرجت ، يقال : فصل عن البلد ، ومن البلد : خرج منه .
(٥) حالان من قوله « ما فى الثنائى » فأما خبر صار فهو قوله : « خفيفا مرضيا » ولو كانت العبارة : فصار ما كان فى الثنائى الخ لكانت أدنى إلى الإفهام وأنأى عن اللبس .

فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أوّلا ؛ أولا ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا ، وامتناع جواز تخفيفها أوّلا ، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف ، وأما إن كانت عين الثلاثى ساكنة فحديثها غيرُ هـذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام . وسأوضح لك حقيقـة ذلك ، لتعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته[1] إلى ما بعـده كحاله لو وقفت عليـه . وذلك لأن من الحروف حروفًا[2] إذا وقفت عليهـا لحقها صُويت مّا من بعدها ، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت ، وتضاءل للحِسّ ؛ نحو قولك ، اِح[3] ، اِص ، اِث ، اِف ، اِخ[4] ، اِك . فإذا قلت : يحرِد ، ويصبر ويسلم[5] ، ويثرد ، ويفتح ، ويخرج ، خفى ذلك الصويت وقلّ ، وخفّ ما كان له من الحَرْس عند الوقوف عليه . وقد تقدّم سيبويه[6] فى هذا المعنى بما هو معلوم واضح . وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليـه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تابثت عليه ، ولم تسرع الانتقال عنه ، فقدرت بتلك اللُّبثة[7] ، على إتباع ذلك الصوت إيّاه . فأمّا إذا تأهّبت للنطق بمـا بعده ، وتهيّأت له ، ونشّمت[8] فيه ، فقد

---

(١) أى وصلته ، و إدراج الحرف وصله ؛ من الإدراج وهـو الطىّ واللف ؛ فكأنك إذا وصلت الحرف فقد طويته ولم تنشره وتبرزه . والدرج فى ذلك كالإدراج .

(٢) يريد حروف الهمس . و يقول ابن جنى فى « أعلاط العرب » من هـذا الكتاب فى الحديث عن الحاء : « فضـلا عن أن يعلم أنهـا من الحروف المهموسة ، وأن الصوت يلحقها فى حال سكونهـا والوقف عليها ما لا يلحقها فى حال حركتها أو إدراجها فى حال سكونها فى نحو بحروحر » .

(٣) كذا جعلتها مهملة وفى بعض الأصول : « اج » بالمعجمة . وفى بعضها الحرف غير واضح وهو لا يوافق التمثيل الآتى ، والجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صويت .

(٤) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « اِح » . (٥) يلاحظ فى التمثيل أنه أتى بيسلم ولم يذكر « اس » ، ولم يمثل لما فيه الكاف . (٦) أى سبق . وفى المطبوعة : « قول سيبويه » . (٧) هى التوقف . (٨) نشم فى الشىء : ابتدأ فيه .

حال ذلك بينك وبين الوقفة التى يتمكن فيها من إشباع ذلك الصويت ، فيستهلكُ إدراجُك إياه طَرَفا من الصوت الذى كان الوقف يقِرّه عليه ويسوغك إمدادك إياه به .

ونحوٌ من هـذا ما يحـكى أن رجلا من العرب بايع[1] أن يشرب عُلْبـة لبن ولا يتنحنح ؛ فلمّـا شرب بعضه كدّه الأمر ، فقال : كبش أملح . فقيل له : ما هـذا ؟ تنحنحت . فقـال : من تنحنح ، فـلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكنَ غير متحرّكة ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصويت عونا له على ما كدّه وتكاءده[2] . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله فى إدراجه ، مخالفـة لحاله فى الوقوف عليه ، صارع ذلك الساكن المحشوُّ به المتحرّكَ ؛ لمـا ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصـل الإدراج للتحرّك إذ كانت الحركة سببا له ، وعونا عليـه ؛ ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصويت ، نحو قولك صبر ، وسلم . فحركة الحرف تسـلبه الصوت الذى يُسعفه الوقفُ به ؛ كما أن تأهبك للنطق بمـا بعده يستهلك بعضَه . فأقوى أحوال ذلك الصويت عندك[3] أن تقف عليه ، فتقول : اص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : آصبر ؛ فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتّة ، وذلك قولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتة ، والوقوف عليه يمكّنه فيه ، وإدراج الساكن يُبَقّى عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشو به ، لحـال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسّط لمـا ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرّك ، وتلك حال تخالف حالى ما قبـله وما بعده ،

---

(١) أى عاهد وعاقد . والقصة فى أذكياء ابن الجوزىّ فى باب المقول عن العرب وعلماء العربية ، وفى سر الصناعة فى حرف العين .

(٢) يقال : تكاءده الأمر : شق عليه .

(٣) فى ش : « عند أن تقف » .

وهو الغرض الذى أريد منـه ، وجىء به من أجله ؛ لأنه[1] لا يبلغ حركة ما قبـله ، فيجفوَ تتابعُ المتحرّكين ، ولا سكونَ ما بعده ، فيفجأ[2] بسكونه المتحرّكَ الذى قبله ، فينقُضَ عليه جهته وسَمْته . فتلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ؛ فكما يحسن تألّف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب ، لا على إيغال فى البعد . لذلك[3] كان مثال فَعْل أعدل الأبنية ؛ حتى كثر وشاع وانتشر . وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان[4] اللام ، أحوال مع اختلافها متقاربة ؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون فى أشياء . منها أن كل واحد منهما يُهرَب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك فى جمع فُعْلة وفِعْلة : فُعُلات ، بضم العين نحو غرفات ، وفِعِلات بكسرها نحو كسرات ، ثم يستثقل توالى الضمتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فتقول : غُرَفات ، وكِسَرات ، وأخرى إلى السكون[5] فتقول : غُرفات ، وكسرات . أفلا تراهم كيف سـوّوا بين الفتحة والسكون فى العدول[6] عن الضمة ، والكسرة إليهما . ومنها أنهـم يقولون فى تكسير ما كان من فَعْل ساكن العين وهى واو على فِعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ، وحياض ، وثوب ، وثياب . فإذا كانت واو واحده متحرّكة صحّت فى هذا المثال

---

(١) فى الأصول : « إلا أنه » ، وهـو لا يتفق مع السياق . (٢) كذا فى الأصول الخطية ، وفى المطبوعة : « فيجفأ » ، وهـو تحريف . (٣) كذا فى حـ . وفى بقية الأصول : « كذلك » . (٤) يريد إسكان اللام فى حال الوقف . والعبارة فى حـ : « لأن فتحة الفاء وسكون العين فى الدرج واللام فى الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة » . (٥) المعروف أن السكون فى غرفات وكسرات هو الأصل ، والضم والكسر جاءا من إتباع العين حركة الفاء ، فليس السكون معدولا إليه حتى يكون كالفتح فى هـذا الباب ، ولكنّ أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول فى هـذه النظرة ؛ فإن الضم والكسر هما الكثير فى هذا الباب حتى عادا كأنهما الأصل . وانظر فى هـذا المبحث الكتاب حـ ٢ ص ١٨١ (٦) فى ش : العدل .

من التكسير، نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلت[1] فى هذا المثال، كاعتلال الساكن، نحو: جواد، وجياد. بقرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للمفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكّن أشبه[2]. فلذلك كان مثال فَعْلٍ أخفّ، وأكثر من غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدلك على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع فى الوقف بين الساكنين، نحو: بكر، وعمرو، فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما، من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شىء. فكان يلزمك حينئذ أن تبتدئ بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس فى هذه اللغة العربية. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن فى السكون تمكّن ما يوقف عليه، ولا[3] يتطاول إلى ما وراءه. ويزيد فى بيان ذلك أنك تقول فى الوقف النَّفْس، فتجد السين أتمّ صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النَّسْف وجدت الفاء أتمّ صوتا، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا[4] يجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف ٱلْبَتَّة. وهذا برهان ملحق بالهندسى فى الوضوح والبيان.

---

(١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد، إذ كان لا يجرى إلا على شذوذ؛ بخياد من الشاذ الذى يوقف عنده، وإنما هم ابن جنى تعليل هذا الشاذ وذكر مأتاه فى العربية. ويرى بعض النحويين أن جيادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.

(٢) أى إن الساكن المدرج تجاذبه الشبه بالمفتوح وبالمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة إلى الأخير من الأول.

(٣) هذا عطف على قوله «يوقف عليه» فإن الموقوف عليه يحبس ولا يتطلع إلى ما بعده.

(٤) «لا» هنا زائدة كما تزاد فى قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.